

ص 2	إنجازات الشركات المرصحة في البورصة برسم الفصل الأول لسنة 2013
ص 3	المؤشرات المفاتيح في 28/06/2013
ص 3	@مجلس القيم المنقولة
ص 4	تحت المجهر
ص 4	حوار سريع السيدة بشرى الفلكني رئيسة مصلحة مراقبة المعلومات

الدولي

مجلس القيم المنقولة: دور حيوي في الساحة الدولية

يحرص مجلس القيم المنقولة على تقوية حضوره على مستوى الهيئات الدولية وذلك في إطار الأسواق المالية المتكاملة بقوة.

وفي هذا الإطار، قام مجلس القيم المنقولة خلال الفصل الثالث من سنة 2013 بمواصلة وتوطيد اتجاهاته التي تبناها منذ 2005 بما في ذلك:

• الانخراط بشكل حيوي في الأشغال الدولية في إطار منظمة الأيوسكو

يتطلب إنجاز المهام التي يقوم بها مجلس القيم المنقولة ربط علاقات متينة وتعبئة على المستوى الدولي: فحركية أطر مجلس القيم المنقولة وتواجدهم في التجمعات الدولية حاسم.

وفي هذا الصدد، بصفته عضو في مجلس الأيوسكو (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية) ومثلا للجنة الجهوية لإفريقيا والشرق الأوسط، شارك مجلس القيم المنقولة في الاجتماع السنوي 38 للأيوسكو الذي انعقد في لوكسمبورغ من 15 إلى 19 شتنبر 2013.

خلال هذه التظاهرة، ناقش المنظمون والفاعلون في الأسواق المالية الدولية المشاكل المتعلقة بتنظيم الأيوسكو، وكانت هذه المناسبة أيضا فرصة بالنسبة للأيوسكو للرجوع إلى مستجدات الأسواق المالية وتقديم أولوياتها والوقوف عند التطورات الحديثة في مختلف مجالات تنظيم الأنشطة المالية والمخاطر المتنامية في أسواق الأدوات المالية.

• مشاركته في أعمال المعهد الفرنسي للتخطيط المالي

بصفته عضو في المعهد الفرنسي للتخطيط المالي، استفاد مجلس القيم المنقولة من أسبوع للإدماج منظم من طرف هيئة الأسواق المالية (فرنسا) بباريس من 23 إلى 27 شتنبر 2013. هذا التدريب كان فرصة للتعرف وتبادل المعلومات حول تقنيات ومهارات الهيئة المالية الفرنسية.

فيما يخص الوظائف المتعلقة بعمليات التحقيق والمراقبة وتنظيم الأسواق المالية.

• تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية للتنظيم المالي

وقع مجلس القيم المنقولة على اتفاق ثنائي للتعاون والمساعدة وتبادل المعلومات مع اللجنة اللكسمبورغية لمراقبة القطاع المالي، ويبقى موضوع هذه الاتفاقية هو حماية المستثمرين وتعزيز شمولية وشفافية والسير الجيد للأسواق المالية وتسهيل كل الإجراءات التقنية وتدابير تقديم المساعدة.

فيرنامج منح التراخيص لبعض مهني أسواق المال سيسمح للهيئة المغربية الجديدة للسوق المالية بأن تستيق بشكل جيد المخاطر المتعلقة بممارسة وظائف معينة ومن ثم ستمكن هذه الآلية من تعزيز مستوى الثقة بين المهنيين والمستثمرين مما سيضمن جاذبية أكبر لمركز الدار البيضاء المالي على المستوى الدولي.

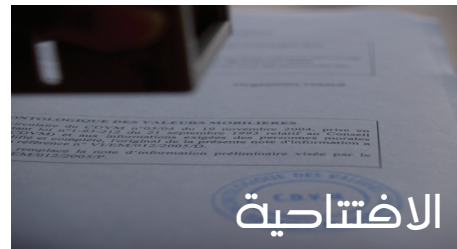
وفي تصميمها، تتمحور آلية منح التراخيص حول ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول يخص حكامه منح التراخيص التي تحدد دوائر القرار والأجهزة التي تتخذ القرار وأصحاب المصالح والمسؤوليات. المحور الثاني يعالج تسيير التراخيص بما في ذلك الشروط الأساسية اللازمة و شرط الأهلية وشروط منح التراخيص وتجديد وتعليق بطاقات العمل المهنية.

وأخيرا، يدور المحور الأخير حول الحد الأدنى للمعارف اللازمة للممارسات التنظيمية للسوق المالية المغربية التي يتوجب أن تتوفر في المرشحين لنيل الرخصة. أما فيما يخص موضوع آلية الترخيص، فسيتم تحديدها بموجب مرسوم وزاري.

ويدخل برنامج الترخيص في قلب مهمة الهيئة المالية للسوق بما في ذلك، حماية المستثمرين في مواجهة الوتيرة المتسارعة للابتكار المالي بفضل برنامج ديناميكي لاكتساب والتمكن من معارف المهنيين المهمين، أولئك الذين لهم علاقة مباشرة بتسيير المتلكات وتقوية هياكل السوق وكل هذا لضمان تطور مستمر للقطاع المالي المغربي.

وتمشيا مع آفاق سوق مالية محلية أكثر نضوجا وابتكار مالي متسارع، أضحي من الضروري ضمان حماية المستثمرين وتوفير حماية أفضل للسوق المحلية وذلك بالزيادة في درجة مهنية الأشخاص الذين يشغلون مناصب حيوية في السوق المالية.



لقد سرع حدثان وضع برامج منح التراخيص منذ خمس سنوات في السوق المالية الدولية. الأول يخص الأزمة المالية التي أبانت على نقص في معرفة العديد من المهنيين بالأدوات المالية والأسواق المالية التي تزداد تعقيدا والثاني يتعلق بالتوجهات الأوروبية والأمريكية الجديدة حول الأدوات المالية والأسواق الوطنية.

هذه الإكراهات الجديدة ساهمت في تقوية شروط تسجيل المهنيين لدى الهيئات المنظمة أو الهيئات المهنية. هذه القواعد الجديدة للتأطير والتحقق من الخبرة التي وضعها المسؤولون عن الامتثال أو المراقبة الداخلية لمسيرو المحافظ، والتي تخص كل مسؤول عن صيرورة المعاملات من شأنه أن يكون له تأثير على شروط الوساطة المالية، دون أن ننسى المفاوضات الذين خضعوا مسبقا للشروط التي يخضع لها عملاء الوساطة وعملاء شركات البورصة وكذلك المستشارين والمخططين وبأنعي الخدمات المالية. إن المحللين الماليين الحاصلين على شهادة المحلل المالي المعتمد أو محلل الاستثمار الدولي قلما تعرضوا لإكراهات التسجيل خارج إطار الوظائف المهنية الموكلة إليهم داخل المنظمات المعتمدة.

في المغرب و وفقا للقانون 43-12 المتعلق بالهيئة المغربية للسوق المالية، تم إيلاء صلاحيات جديدة بما في ذلك منح الرخصة للأشخاص الذاتيين الذين يؤدون بعض المهام الحيوية داخل المؤسسات الخاضعة لمراقبة هذه الهيئة.

ولقد جاءت آلية منح التراخيص التي أحدثتها الهيئة كحل للعديد من المشاكل.

بما في ذلك، متطلبات الامتثال العالية، والمخاطر العملية المتنامية، والعديد من الأدوات المالية، بيئة تنظيمية معقدة إلخ...

بلايير الصراهم

الديون المرفوعة	حجم التداول في البورصة	الأصل الصافي لـ ه.ت.ج.م.
الفصل 3-2012: 4 الفصل 3-2013: 0	الفصل 3-2012: 8.8 الفصل 3-2013: 3.2	الفصل 3-2012: 231 الفصل 3-2013: 233.6
-100%	-64%	1.13%

إنجازات الشركات المدرجة في البورصة برسم الفصل الأول لسنة 2013

شركات الاستثمار نفس المنحى، مسجلة ارتفاعا في رقم المعاملات بنسبة 4.27% و تراجعاً في النتائج الصافية بنسبة 62.40%.

• ويسجل قطاع البترول انخفاضا بنسبة 17.06% في رقم معاملاته في حين تراجعت النتائج الصافية بأكثر من 35%.

• وفيما يخص قطاع الأجهزة الالكترونية، فبرسم الفصل الأول من سنة 2013، تراجع رقم المعاملات إلى 5.16% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، و تتبع النتائج الصافية نفس المنحى مسجلة انخفاضا هاما بنسبة 128%.

• وعكس رقم معاملات قطاع الأسمدة الذي سجل ارتفاعا (+1.37%)، عرفت النتائج الصافية للقطاع ترجعا بالنصف (-55%) مقارنة مع نهاية يونيو 2012.

• أما قطاع الحراجه و الورق فيسجل انخفاضا في رقم المعاملات بنسبة 25.46% مقارنة مع الفصل الأول لسنة 2012. و تبقى النتائج الصافية للقطاع في تراجع مقارنة مع الفصل الأول لسنة 2012، حيث مرت من -12.8 مليون إلى -24.2 مليون درهم، أي مسجلة انخفاضا ب 88.41%.

برسم الفصل الأول لسنة 2013، شهدت 36 شركة مدرجة ارتفاعا في رقم معاملاتها مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية و ذلك من أصل 73 شركة مدرجة قامت بنشر نتائجها نصف السنوية.

وعرفت النتائج الصافية ل31 شركة تراجعاً بالنسبة ل30 يونيو 2012. و سجلت 8 منها نتائج صافية سلبية.

و يخلص تحليل رقم المعاملات و النتائج الصافية لمختلف القطاعات المدرجة في البورصة برسم الفصل الأول لسنة 2013 إلى ما يلي:

• يسجل قطاع التجارة أعلى ارتفاع من حيث رقم المعاملات في إدراج البورصة (+31.15%)، و عليه، تعرف النتائج الصافية لهذا القطاع منحى عكسيا و تسجل انخفاضا بنسبة 113.80%. خصوصا بسبب نتائج (-252%) (FENNIE BROSETTE)

• و يسجل قطاع الهندسة و الأجهزة الصناعية تطورا في رقم معاملاته بنسبة 30% في حين تضاعف الناتج الصافي مسجلا زيادة بنسبة 127% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012.

• أما فيما يخص شركات الصناعة الغذائية المدرجة في بورصة الدار البيضاء، رغم أن رقم المعاملات عرف تطورا بنسبة 1.82%، سجلت النتائج الصافية للقطاع ترجعا بنسبة 26.82% و تتبع

القطاع	رقم المعاملات بألاف الدراهم		الناتج الصافي بألاف الدراهم		التطور
	رقم المعاملات/ الناتج البنكي الفصل 1- 2012	رقم المعاملات/ الناتج البنكي الفصل 1- 2013	الناتج الصافي الفصل 1- 2012	الناتج الصافي الفصل 1- 2013	
التجارة	657 336	862 108	25 266	3 486	-113,80%
الهندسة و سلع الأجهزة الصناعية	326 737	425 433	-46 797	12 746	127,24%
الشركات المقارية و الفنادق	6 793 441	7 379 561	873 129	984 022	12,70%
الأبنك	22 062 245	23 925 899	4 553 847	4 647 704	2,06%
الصيدلة	736 286	774 549	75 738	105 856	39,77%
التوزيع	2 697 233	2 816 700	2 697 234	2 816 700	4,43%
شركات الاستثمار	1 168 275	1 218 175	78 136	29 379	-62,40%
التأمين و الوساطة	6 480 979	6 719 753	631 813	626 831	-0,79%
شركات التمويل	774 888	801 023	228 718	234 455	2,51%
أدوات و برامج المعلوماتية و التكنولوجيات الحديثة	1 258 886	1 283 940	49 147	65 145	32,55%
الخدمات الصومية	2 915 441	2 969 027	126 588	134 722	6,43%
الصناعة الغذائية	11 857 280	12 073 178	777 376	568 866	-26,82%
المناجم	2 772 364	2 701 804	687 650	631 408	-8,18%
الاتصال	15 172 000	14 468 000	3 128 000	3 521 000	12,56%
الأجهزة الكهربائية	840 115	796 787	14 890	-4 119	-127,66%
الكيمياء و المنتجات الكيمائية الخاصة	754 140	705 495	5 034	21 562	328,30%
الأسمدة	385 892	391 171	17 870	8 063	-54,88%
الإسمت	6 732,499	6 123 678	1 655 611	1 466 189	-11,44%
المباني و أدوات البناء	3 349 857	3 159 826	45 976	90 384	96,59%
النقل	3 279 613	3 361 340	217 809	223 075	2,42%
النفط والغاز ومواد التشديم	29 587 012	24 539 862	627 204	403 557	-35,66%
الحراجه و الورق	116 339	86 718	-12 846	-24 204	-88,41%

ملاحظة : النتائج الصافي البنكي بالنسبة للأبنك و شركات القرض

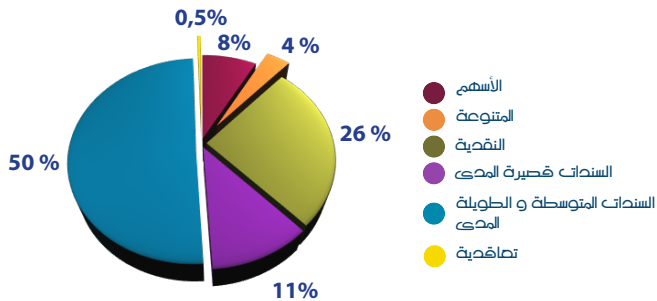
تأشيرة و اعتماد ه.ت.ج.ق.م

ملاحظات	عدد الملفات	
تأشيرة تخص صندوق حديث الإنشاء	19	تأشيرة المذكرات الإضارية
اعتماد يخص صندوق حديث الإنشاء	12	اعتماد صناديق ه.ت.ج.ق.م

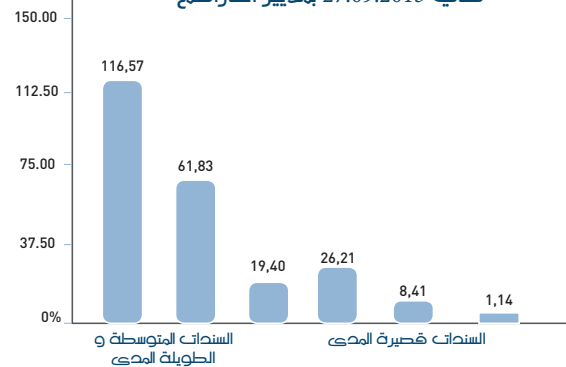
العمليات المالية المنجزة من طرف مجلس القيم المنقولة

عدد العمليات	نوعية العملية	طبيعة العملية
1	عرض الاكتتاب للمأجورين	الزيادة في الرأسمال
1	نقدا	
2	عن طريق التحويل الاختياري للأرباح	الصروض العمومية
1	عرض عمومي للسحب	
3	«تعيين المعلومات المتعلقة ببرنامج إصدار سندات الخزينة»	سندات الدين القابلة للتداول
2	إعادة شراء الأسهم بضية تنظيم السهر	برنامج إعادة الشراء
10		المجموع

هيكل الأصل الصافي حسب فئة ه.ت.ج.ق.م



الأصل الصافي حسب ه.ت.ج.ق.م في 27.09.2013 بملايير الدراهم



@مجلس القيم المنقولة

ج2. يبقى تغيير عرض البيانات السنوية من قبل المصدرين أمرا ممكنا، شريطة احترام متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في هذا الصدد، ويستوجب ذكر التعديلات المحدثة في هذا التغيير في تقرير التسيير وكذلك في تقرير مدققي الحسابات.

و بالإضافة إلى ذلك، وبغية ضمان إمكانية المقارنة بين البيانات المالية المنشورة من فترة لأخرى، يستحسن إعداد ملحق بالبيانات على شكل جدول يتضمن المعلومات التي تسمح بتحديد مبلغ كل عنصر أو فئة العناصر التي تمت إعادة تصنيفها.

س3/ هل يلزم المصدر إذا ما قام بتغيير ما في إدارته أو حكامته بإشعار مجلس القيم المنقولة بذلك قبل عقد اجتماع المساهمين الذي سيثبت في هذا التغيير؟ وإذا ما كانت الإجابة نعم، ما هي الشروط اللازمة لذلك وبأي طريقة؟

يلزم المصدر بإخبار العموم، حالما يظطلع على ذلك، بأي تغيير هام يخص تنظيمه الداخلي أو فريقه المسير عن طريق بلاغ صحفي.

و يلزم المصدر كذلك بتزويد مجلس القيم المنقولة بأي وثيقة منشورة في جريدة مخولة لنشر الإعلانات القانونية (بيانات صحفية، إشعار اجتماع، إشعار باستدعاء...) مع الإشارة إلى تاريخ و وسيلة النشر و ذلك داخل أجل أقصاه 7 أيام بعد نشرها.

كما يلزم بتبليغ مجلس القيم المنقولة عن طريق البريد الإلكتروني في حال تغير الجهة المسؤولة عن المعلومات المالية.

س1/ هل يعفي وضع برنامج «التداول الإلكتروني» ماسكي الحسابات من واجب إرسال بيانات شهرية و فصلية مطبوعة لزبائنها و ذلك وفقا للاتفاقيات التي تجمع الطرفين؟

ج. بموجب أحكام المادة 1.2.6 من الدورية، يلزم ماسكو الحسابات بإخبار الزبائن بالعمليات المنجزة نيابة عنهم و ذلك بإرسال:

- بيانات الأسهم على أساس ربع سنوي.
- بيانات نقدية على أساس شهري.

و مع ذلك، و نظرا لأن أحكام المادة 1.2.6 المذكورة أعلاه، لا تحدد أشكال إرسال هذه الإشعارات و البيانات، من الممكن لأي ماسك حسابات عندما يتعلق الأمر بعمليات تداول إلكترونية، أن يرسل لزبائنه هذه المعلومات في شكل إلكتروني.

و بالتالي، ووفقا للمادة 03-65 من ظهير الالتزامات و العقود كما تم تعديله و تميمه، فإن المعلومات التي يتم إرسالها أثناء تنفيذ عقد ما، يمكن أن ترسل عبر البريد الإلكتروني إذا وافق المرسل إليه صراحة على استخدام هذه الوسيلة.

و هكذا، و شريطة أن يكون للزبائن الخيار بين هذه الوسيلة أو الأخرى (بيانات مطبوعة أو إلكترونية) و أن يوافقوا صراحة على إحدى الوسائل المعتمدة، يبقى الإرسال الإلكتروني خيارا ممكنا.

س2/ هل يمكن للمصدر أن يحدث تغييرا على عرض البيانات السنوية المعدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟



السيدة بشرى الفلكي
رئيسة مصلحة
مراقبة المعلومات

ما هي التدابير التي اتخذها مجلس القيم المنقولة لدفع المصدرين لتبني تواصل مالي عالي الجودة؟

بصفة عامة، يعتمد التواصل المالي للمصدرين على عنصرين أساسيين، الأول له علاقة بكل ما هو تنظيمي والثاني له علاقة بالإرادة والرؤية التيسيرية لأهمية الشفافية وتأثيراتها الإيجابية.

من الناحية التنظيمية، يتعلق الأمر أساسا بمتطلبات الإعلام التي يخضع لها المصدرون، من حيث نشر البيانات المالية والمعلومات الهامة. هذه الأخيرة، توطأها أحكام قانونية ودورية مجلس القيم المنقولة التي تحدد كيفية تنظيمها ولاسيما من حيث المحتوى وأجال ووسائل النشر.

وتخضع متطلبات النشر هذه إلى مراقبة من طرف مجلس القيم المنقولة الذي يتأكد أولا من توفر المعلومة للمستثمرين بشكل متساو واحترام مواعيد النشر وشمولية واتساق ودقة المعلومات المنشورة.

كما أن تسجيل أي خرق في هذا الصدد يؤدي إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات تبدأ بطلب تفسير وقد تؤدي أحيانا إلى إصدار عقوبات مالية أو تأديبية عند ثبوت الخرق.

يعتمد المكون الثاني للتواصل المالي على اقتناع السيرين بأن نشر المعلومة المالية ذات جودة عالية، والذهاب أبعد من المتطلبات التنظيمية، يؤثر إيجابا على الشركة سواء من حيث تسليط الضوء على الشركة أو من حيث تحديد القيمة السوقية لأسهمها وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين.

على هذا المستوى، تبني استراتيجية مجلس القيم المنقولة على عمليات توعوية وتوصيات تهدف إلى ترسيخ الممارسات الجيدة في هذا المجال.

ولنأخذ بعين الاعتبار الاجتماعات التي تعقد لعرض النتائج، فهذه الأخيرة لا تعتبر من المتطلبات التنظيمية بل هي توصية قوية من مجلس القيم المنقولة ويتم إتباعها بشكل متزايد من طرف الشركات.

وعلاوة على ذلك، ولتشجيع مثل هذه الممارسة، ينشر مجلس القيم المنقولة سنويا بلاغا صحفيا يهنئ فيه المصدرين بتنظيم مثل هذه الاجتماعات.

كيف تقيمون سنة 2012 من حيث احترام متطلبات الإفصاح المالي؟

تميزت سنة 2012 أساسا بتحسين جودة المعلومات الواردة في البلاغات الصحفية حتى وإن تعلق الأمر بمعلومات سلبية.

وعليه، تم نشر 19 تحذير بشأن الأرباح من قبل المصدرين سنة 2012 مقابل 9 سنة 2011 وإنذار واحد سنة 2010.

ما هي التطورات التنظيمية المقبلة في هذا الصدد؟

إن النصوص التطبيقية للقانون الجديد المتعلقة بطلبات العروض العمومية والمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنية والتي هي في مرحلة صياغتها النهائية، وفور اعتمادها، سيخول القانون الجديد رفع مستوى المتطلبات من حيث الإفصاح المالي مع إدخال بعض المرونة على الوسائل المعتمدة في النشر، ويتعلق الأمر بنشر مؤشرات فصول السنة والحسابات الموطدة بالنسبة لجميع المصدرين والتقارير المالية السنوية ونصف السنوية وكذلك إمكانية استخدام وسائل أخرى للنشر كالمواقع الإلكترونية.

وضع مجلس القيم المنقولة في إطار مهمته لحماية المدخرات إجراءات مراقبة تسمح بضمان تتبع عن قرب للمعلومة المنشورة من قبل المصدرين. وتسمح عمليات المراقبة بقياس مدى جودة الإصدار المالي للمصدرين وعند الاقتضاء توجيههم نحو المزيد من الشفافية، وهكذا، تمثل البيانات المالية الدقيقة والشاملة والوقائع الهامة المفصّل عنها بشكل صحيح وفي الوقت المناسب عناصر أساسية لممارسات الإفصاح المالي الجيد.

وبشكل عام، تميزت سنة 2012 بتحسين الإفصاح المالي للمصدرين. وبالفعل، فيما يخص احترام الآجال، فإن عمليات المراقبة المنجزة حول المعلومات الدورية أبانت على أنه فيما يخص احترام الآجال، قام مصدر واحد فقط بتجاوز آجال النشر وذلك من مجموع 100 مصدر مقابل مصدرين (2) خضعا حديثا لمتطلبات الإفصاح المالي برسم السنة الماضية، أما فيما يخص مضمون المعلومات الدورية، فإن هذا الأخير يجب أن يحترم نماذج وضع مجلس القيم المنقولة قائمتها وفقا لخصائص القطاعات التي ينتمي إليها المصدرون.

أما انتقاء البيانات المالية التي يتوجب نشرها يجب أن يقدم مجموعة من المعطيات المشفرة التي تسلط الضوء على الأداء العملائي والمالي للمصدر.

وفي هذا الصدد، في إطار المراقبة المالية التي تخضع لها البيانات المالية لسنة 2012، تبين أن جميع المصدرين احترمو شمولية المعلومة باستثناء ثلاثة مقابل ثمانية برسم السنة المالية 2011، وقام المصدرون المعنيون بتسوية وضعيتهم مباشرة بعد اتخاذ مجلس القيم المنقولة الإجراءات اللازمة.

وعلاوة على ذلك، فيما يخص الإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الهامة، يتوجب على المصدرين أن يطلعوا الجمهور بها حال حدوثها. ويقوم مجلس القيم المنقولة بتحليل اتساق ودقة المعلومات المتضمنة في البلاغات الصحفية المنشورة ويمكن أن يطالب بنشر معلومات تكميلية إذا ما ارتأى ذلك.

وعلى هذا النحو يتبين أن المعلومات المنشورة خلال 2012 في البلاغات الصحفية تستجيب بشكل متزايد لمتطلبات الشفافية حتى حين يتعلق الأمر بمعلومات سلبية. ويؤكد تطور عدد التحذيرات بشأن الأرباح ذلك حيث مرت من تحذير واحد سنة 2010 إلى 9 سنة 2011 ومن ثم 19 سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن مسيري المصدرين أصبحوا يطلبون رأي مجلس القيم المنقولة بشكل متزايد قبل نشر البلاغات الصحفية، كما شرعوا في التواصل باللغة العربية بشكل أكثر.

ويظهر جليا أن هناك تحسن من حيث احترام متطلبات الإفصاح المالي خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تطور القوانين التنظيمية والتدابير التوعوية التي اتخذها مجلس القيم المنقولة سنة 2012، حيث تم تنظيم 10 اجتماعات تحسيسية لصالح الشركات التي عرفت خلالها في إفصاحاتها المالية والشركات التي خضعت حديثا لمراقبة مجلس القيم المنقولة أو عرفت تغييرا على مستوى الهيئة المسيرة.

ولازالت بعض الممارسات الجيدة فيما يخص الإفصاح المالي ترى تعثرا على أرض الواقع كعقد الاجتماعات مع الصحافة والمحللين، وتحليل المعلومة الموجهة للمستثمرين من خلال المواقع الإلكترونية، ونشر المعلومات المحاسبية الإضافية التي من شأنها توضيح البيانات المالية بشكل أكثر.

وسينشر مجلس القيم المنقولة قريبا دراسة مفصلة عن ممارسات المصدرين بخصوص الإفصاح المالي تقدم أحسن الممارسات الواجب اعتمادها في هذا المجال.

- التقرير السنوي لمجلس القيم المنقولة 2012
- دراسة دول أسواق المواد الأولية
- لصية الكلمات المالية المتقاطعة
- دليل ترويجي «اختيار الاستثمارات» و «ذهم المذكرة الإخبارية»
- إحصائيات ه.ت.ج.ق.م
- إحصائيات دول نوع المستثمرين خلال الفصل الثاني 2013